دور التشريعات الرياضية فى تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية

* أ.م.د/ محمد ابراهيم مغاورى

مقدمة البحث:

يُعد القانون في التربية الرياضية هو مجموعة القواعد التنظيمية للعاملين في مجالات التربية البدنية والرياضة (التعليم– التدريب الرياضي–الإدارة الرياضية – الترويح الرياضي) ومظاهر التربية الرياضية المختلفة (الألعاب الفردية والجماعية) ومن وظائف القانون تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة فيما بينها من ناحية وبين المصلحة العامة من ناحية أخرى، وتقرير الحقوق والواجبات للعاملين بالنشاط. (3: 49)

والتشريع الرياضي هو مجموعة القواعد العامة المستمدة من القواعد القانونية ومن قواعد تنظيم المؤسسات الرياضية وقواعد الأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي لكى توضح الحقوق والواجبات والمسئوليات والإختصاصات وتنظم النشاط الرياضي والأحداث الرياضية والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات في وقت معين وفقاً لمعايير وضوابط محلية أو دولية أو عالمية وتضمن السلطة المسئولة إحترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها. (9: 81)

وتعد التشريعات الرياضية هى المنهاج الذى يعمل فى اطاره كل المؤسسات والعاملين فى المجال الرياضى وتحدد السبل التى يتطرق لها صانع القرار فى المجال الرياضى بل وتتحكم فى مدى تقدم مسيرة الحركة الرياضية. (11: 268)

كما أصبحت الرياضة ظاهرة جماهيرية، وأصبحت هناك ضرورة لصياغة القانون الرياضي من أجل حل وفض وتجنب النزاعات والصراعات ، حيث أن عملية الترويج للسلع إلى جانب التواجد الإعلامي المتزايد قد جعلت الرياضة أكثر احتمالاً لوجود الصراعات والنزاعات وبهذا فإن الترويج للرياضة قد أدى أيضًا إلى صراعات من جميع الأشكال والأحجام. (9: 92)

لقد أخذت التشريعات الرياضية مركزاً ممتازا خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، إذ حرصت معظم الدول على أن تتضمن دساتيرها نصوصا صريحة تدعو إلى ضرورة الاهتمام بالرياضة والتزام الدولة بها كوسيلة تربوية للنشء والشباب، وحينما كان الدستور هرم التشريع الأساسي للدولةً فوفقا لما يخوله الدستور تصدر التشريعات المنبثقة منه سواء كانت قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات، وكل منهاُ يً صاغ بواسطة السلطة التشريعية أو الأجهزة التنفيذية في الدولة حسب قوتها. (6: 53)

*أ.م.د/ محمد إبراهيم مغاورى– أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح كلية التربية الرياضية جامعة الوادى الجديد

وقد ظهرت فعلا عادات وتقاليد معينة التزمت بها الهيئات الرياضية في معاملاتهم الاقتصادية تختلف عن تلك القواعد التي تنظم المعاملات المدنية واضطر المشرع الرياضي إلى تقنين هذه العادات الاقتصادية في مجموعات من القواعد القانونية خاصة بالاستثمار الرياضي، وظلت هذه القواعد الجديدة تزداد شيئاً فشيئا حتى أصبح لها قواعد في العديد من القوانين الرياضية العربية مثل (مصر – المغرب– الجزائر) وتشرع عدد من الدول العربية في تعديل قوانينها بما يسمح بالاستثمار في الرياضة مثل (المملكة العربية السعودية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – دولة الكويت). (5: 201)

ويتصل قانون الرياضة اتصالاً وثيقا بعلم الاقتصاد فهذا الأخير يبحث إشباع الحاجات الإنسانية عن طريق موارد الثروة والتشريع الرياضي ينظم وسائل الحصول على هذه الحاجات وتحقيقها؛ فالأشياء أو الأموال التي يهتم رجل الاقتصاد الرياضي بعوامل إنتاجها وتداولها وتوزيعها واستهلاكها هي ذاتها التي يهتم رجل القانون الرياضي ببيان نظامها من الناحية القانونية والقضائية والاتفاقية، وهذه الأشياء التي يتناولها رجل القانون الرياضي ورجل الاقتصاد الرياضي كل من ناحيته هي تلك التي يراد استخدامها وتسخيرها لخدمة الرياضيين والمؤسسات الرياضية والواقع أن هذه الصلة الوثيقة بين القانون الرياضي وعلم الاقتصاد أساسها ما يتركه كل منهما من أثر على الآخر فالنشاط الرياضي واتساعه أدى إلى خلق قواعد قانونية جديدة في المجال الاقتصادي الرياضي. (5: 209)

ويعمل التشريع الرياضي على ضمان جودة التنظيم وجودة الانشطة والخدمات والمنتجات المقدمة من الهيئات الرياضية حيث أصبحت الرياضة أحد أهم روافد التنمية وخاصة التنمية البشرية التي تساعد على إعداد المواطن إعداداً قوياً سليماً قادراً على مواجهة متطلبات وأعباء الحياة العصرية كما تلعب الرياضة دوراً هاما في إثراء العلاقات الاجتماعية وتعزيز روح الإنتماء وتنقل مبادئ ضرورية كالتسامح والتعاون والاحترام المتبادل والعمل الجماعي، كما تعد الرياضة في الوقت الراهن مقياس لمدى تقدم الشعوب والحضارات، وأيضاً أداة فعّالة لتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم وتعتبر الفرق الرياضية سفراء لبلدها في مختلف المحافل الدولية والعالمية، بل وأصبحت الرياضة جزءً لا يتجزأ من الدخل القومي والصناعة ولها عائد قوي من خلال تشابك العلاقات المؤسسية (العقود، حقوق الرعاية، حقوق البث، منتجات وخدمات رياضية.. وغيرها) والهيئات الرياضية هي المصانع التي تقوم عليها هذه الصناعة. (10: 11)

ومن ثم فإن القواعد واللوائح الرياضية لها وظيفة أخرى وهي زيادة جاذبية او الانجذاب نحو الرياضة من قبل الجماهير مما يزيد من جاذبيتها لدى شركات ومحطات البث والرعاة وذلك من أجل رفع وزيادة شهرة

وشعبية الرياضة والأرباح المكتسبة والمتحصلة من إجراءات ومعايير التسويق التلفزيوني والرعاية. (10: 84)

واصبح من الضرورى احداث تغيرات جوهرية فى استراتيجية التشريعات الرياضية والانفتاح على العالم الخارجى، وانتهاج سياسات واساليب مناسبة تؤدى الى استمرار كفاءة العملية الانتاجية وتأهيل الكوادر الوطنية وتوفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق نتائج مرضية. (12: 43)

مشكلة البحث:

تعد التشريعات الرياضية ركناً رئيسياً للوصول إلى الإدارة المتميزة من خلال مراجعة وتحديث القوانين الموجودة في شتى القطاعات وبما يتمشى مع الإحتياجات والمتطلبات الجديدة لمواكبة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية، وتزداد أهمية بناء التشريعات الرياضة على اساس الدستور والقوانين المكملة له واللوائح المفسرة لهذا القانون وأصبح أمراً هاماً للقائمين على إدارة الرياضة وذلك من أجل صياغة وصيانة الحقوق الخاصة بالمؤسسات الرياضية بقطاعاتها المختلفة ووضع القواعد والأسس التي تضمن استمرار شرعيتها وتعمل على ضمان استقرارها سواء من الناحية الدستورية او المنهجية، وخاصة فيمايرتبط بالجانب الاقتصادى

ويرى الباحث ان اى قاعدة قانونية لها مردود وبعد اقتصادي سواء مباشر او غير مباشر فقد اصبحت التشريعات الرياضية فى الوقت الراهن احد اهم مصادر التنمية فى المجتمعات المختلفة واعداد جيل سليم من النشء والشباب واصبحت الرياضة جزء من النظام الانتاجى فى المجتمعات المختلفة، وتواجه الرياضة المصرية العديد من المشكلات والصعوبات فى تحقيق المستهدف منها نتيجة عد الاهتمام بوضع القيمة الاقتصادية للتشريعات الرياضية محل اهتمام حيث ان كل قاعدة قانونية في التشريعات الرياضية تحمل في طياتها قيمة اقتصادية سواء مباشرة او غير مباشرة، ويحاول الباحث وضع آليات لإبراز القيمة الاقتصادية للتشريعات الرياضية وكيفية تحقيق قيمة مضافة للهيئات الرياضية من خلال الاهتمام بالسياسة التشريعية للرياضة كى تتلائم مع الهدف التشريعى في ضوء رقابة على تطبيق هذه التشريعات من اجل تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية.

مصطلحات البحث:

التشريع الرياضي:

مجموعة القواعد العامة المستمدة من المبادىء القانونية وقواعد تنظيم المؤسسات والأنشطة الرياضية التي يتم تطبيقها لتحكم سلوك الأفراد والمؤسسات في المجال الرياضي وتوضح الحقوق والواجبات والسلطات والمسئوليات والاختصاصات وتنظيم النشاط الرياضى وفقاً لمعايير وضوابط محلية ودولية تضمن السلطة المسؤولة احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها. (10: 98)

القيمة الاقتصادية للتشريعات:

هى مقياس المنفعة التى تقدمها القاعدة القانونية لتحقيق هدف اقتصادى، وهى قيمة المنفعة المتبادلة بين القاعدة القانونية والعائد الاقتصادى من تطبيقها وتتضمن القيمة الملموسة وظيفة القاعدة القانونية والقيمة غير الملموسة شعور المستفيد تجاه تطبيق القاعدة القانونية.(تعريف إجرائى)

السياسة التشريعية:

هى هدف الجهة المختصة بالتشريع نحو اصدار وتطبيق السياسة العامة وذلك بمجالاتها المتنوعة في مختلف المناحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،وذلك من خلال سنها التشريعات فالسياسة العامة من الصعب ان تفرض ويتم تطبيقها الا من خلال تشريع تتميز قواعده القانونية بمجموعة من الخصائص تجعل تطبيق هذه السياسة ملزمة. (4: 125)

الهيئة الرياضية:

الهيئة الرياضية: كل مجموعة تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو من كليهما بغرض توفير خدمات رياضية وما يتصل بها من خدمات، ولا يجوز لتلك الهيئة مباشرة أى نشاط سياسي أو حزبي أو ديني أو الترويج لأفكار أو أهداف سياسية. (2: 5)

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد دور التشريعات الرياضية في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية من خلال التعرف على:

- تحديد الهدف التشريعى ودوره فى تطوير البنية الاقتصادية للهيئات الرياضية
- تحديد السياسة التشريعية ودورها فى تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية للهيئات الرياضية.
- دور الرقابة على تطبيق التشريعات في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية.

تساؤلات البحث:

- كيف يمكن تحديد الهدف التشريعى ودوره فى تطوير البنية الاقتصادية للهيئات الرياضية؟
- كيف يمكن تحديد السياسة التشريعية ودورها فى تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية للهيئات الرياضية؟
- ما هو دور الرقابة على تطبيق التشريعات في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية؟

الدراسات السابقة:

اولا: الدراسات العربية:

1- قام محمد ابراهيم مغاورى عام (2007م) (5) بدراسة بعنوان السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية فى مجال الأندية الرياضية واستهدفت الدراسة التعرف على أهمية ودور السياسة التشريعية فى المجال الرياضي والتطور التشريعي للمنظمات الحكومية والأهلية فى مصر منذ عام 1952 وحتى عام 2007 والتعرف على الميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والميثاق الأولمبي وتقويم التشريعات الرياضية المحلية وملائمتها للتشريعات الدولية.

2- قام محمد ابراهيم مغاورى عام (2013م) (6) بدراسة بعنوان تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف فى إطار الجودة وأهم نتائج البحث عدم وجود تشريعات تعمل على خدمة الهواية أو الاحتراف وأن التشريعات القائمة حالياً لا ينطبق عليها معايير جودة التشريع وأنها لا تتلاءم مع التشريعات الدولية سواء على مستوى الهواية أو الاحتراف.

3- قام كلا من أحمد ادم أحمد، هدى عبد الرحيم عمارة عام (2014م) (1) بدراسة بعنوان أثر القوانين والتشريعات الرياضية في تطوير الرياضة بالسودان، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر القوانين والتشريعات الرياضية في تطوير الرياضة بالسودان، ومن اهم النتائج أن القوانين والتشريعات الرياضية بالسودان لا تعمل على تطوير الرياضة.

4- قام كلا من نبيه عبد الحميد العلقامى، محمد ابراهيم مغاورى عام (2019) (13) بدراسة بعنوان معايير جودة التشريعات الرياضية وفقاً للمبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية، ومن اهم الاستنتاجات عدم القدرة على التنسيق والربط والتوازن بين القواعد القانونية والفنية والمهنية التي تُميز المجال الرياضي عن غيره من المجالات، ومن اهم التوصيات ضرورة اتساق التشريعات المنظمة للحركة الرياضية مع التشريع الأساسي والقوانين المكملة له ومع التشريعات الدولية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1- اجرى ديفيد بكال David Baikal (2004) (14) دراسة بعنوان استراتيجية العمل الجماعي لتقويم العمل الإداري داخل المنظمات الرياضية بولاية فلوريدا الامريكية وهدفت الدراسة الى تقويم دور العمل الجماعي فى ادارة العمل الإداري وتحقيق الاهداف والانجازات، واستخدم الباحث المنهج الوصفي "الدراسات المسحية" وتكونت عينة الدراسة من (75) مفردة واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة اهم النتائج التعرف على اهمية العمل الجماعي وكيفية تطويره وتنميته من خلال التدريب ومن اهم التوصيات ضرورة وضع اليات لتقويم العمل فى ضوء الاهداف الموضوعة والشفافية فى القرار.

2- دراسة "بينوا سيجان Benoit Seguin وآخرون عام (2005) (15) بدراسة بعنوان "المنظمات الرياضية الوطنية والرعاية تعريف لأفضل تطبيق" واستهدفت الدراسة التعرف على أفضل أساليب الرعاية الكندية وجاءت نتائج الدراسة عدم وجود قوانين لحماية حقوق الرعاة وازدياد الوعي بأهمية الرعاية في الرياضة الكندية، ومن اهم التوصيات ضرورة الاهتمام بوضع نصوص قانونية تتلاءم مع الرعاية فى كل منظمة رياضية وفقا للهدف منها والذى يتم تحقيقه من خلال الاطار التشريعي الذى تضعه الدولة لكل هيئة من هذه الهيئات وفى اطار اللوائح الداخلية للمنظمات الرياضية.

3- قام شاتوريناد Chateaureyhand عام (2005) (16) بدراسة بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة علي المستوي الحكومي في المجال الرياضي، استهدفت الدراسة التعرف علي التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية ومن اهم النتائج ان الاتجاهات السياسية الحكومية علي قمة هذه الاتحادات الرياضية، والتدخل الحكومي أمر حتمي لا فكاك منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة.

اجراءات البحث:

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الوصفي لملائمته طبيعة البحث.

مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في الفئات التالية: (اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق، اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية، اعضاء مجالس ادارات الاندية الرياضية أعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية)

جدول (1) توصيف مجتمع وعينة البحث

م	مجتمع البحث	العينة الاساسية	العينة الاستطلاعية
1	اعضاء هيئة التدريس كليات حقوق	11	3
2	اعضاء هيئة تدريس تخصص ادارة رياضية كليات التربية الرياضية	16	5
2	اعضاء مجالس ادارات الاندية الرياضية	74	28
2	اعضاء مجالس ادارات الاتحادات الرياضية	27	14
	الاجمـالى	128	50

وقد حصل الباحث على الاستجابات بالطريقة العشوائية.

- أدوات جمع البيانات:

تم استخدام الاستبيان. كاداة لجمع البيانات وحساب المعاملات العلمية للاستبيان كالتالى:

اولا: الصدق: قام الباحث بحساب الصدق من خلال طريقتين وهما:

أ- صدق المحكمين: تم عرض الاستمارة على الخبراء بلغ عددهم (10) خبراء وذلك لإستطلاع رأيهم العلمي حول مدى ملائمة المحاور ومدى ملائمة العبارات الموضوعة لكل محور وكذلك مدى ملائمة ميزان التقدير المقترح، بغرض حساب درجة إتفاقهم على العبارات، ولم يتم تعديل أو حذف أى محاور أو عبارات، وقد إرتضى الباحث نسبة الإتفاق 70%

جدول (2) آراء السادة الاساتذة الخبراء

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	%	م	%	م	%
1	٪100	1	٪90	1	٪90
2	٪90	2	٪100	2	٪100
3	٪100	3	٪90	3	٪80
4	٪90	4	٪100	4	٪100
5	٪100	5	٪80	5	٪100
6	٪100	6	٪100	6	٪80
7	٪100	7	٪90	7	٪100
8	٪80	8	٪100	8	٪100
9	٪100	9	٪100	9	٪90
10	٪100	10	٪90	10	٪100
11	٪90	11	٪100	11	٪100
		12	%100	12	%100

جدول (3) معامل الارتباط

المحور الاول		المحور الثانى		المحور الثالث	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	0.691	1	0.735	1	0.619
2	0.794	2	0.798	2	0.706
3	0.881	3	0.909	3	0.834
4	0.793	4	0.833	4	0.911
5	0.651	5	0.561	5	0.718
6	0.694	6	0.825	6	0.869
7	0.876	7	0.734	7	0.809
8	0.902	8	0.671	8	0.871
9	0.713	9	0.782	9	0.791
10	0.836	10	0.727	10	0.883
11	0.915	11	0.796	11	0.869
		12	0.716	12	0.773

ب- صدق الاتساق الداخلى: قام الباحث بإجراء دراسة إستطلاعية من خلال تطبيق استمارة الاستبيان وفقًا لرأي الخبراء على عينة استطلاعية بلغت (50) فرد لحساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين العبارات والمحاور، تم التحقق من صدق الاستبيان عن طريق ايجاد الإرتباط الثنائي بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ولم يتم حذف اى عبارات (* قيمة "ر" الجدولية عند مستوى (0.05) =0.288)

ثانيا: الثبات: ثبات الإستبيان: ولتحقيق ثبات الإستبيان، قام الباحث باستخدام معامل (ألفا لكرونباخ)، وكانت نتيجة حساب معاملات الثبات على النحو الآتي:

جدول (4) قيم معامل ألفا Alpha لمحاور الاستبيان

البعد	مسمى المحور	قيمة معامل Alpha
الأول	تحديد الهدف التشريعي ودوره في تطوير البنية الاقتصادية للهيئات الرياضية	0.917
الثاني	تحديد السياسة التشريعية ودورها في تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية للهيئات الرياضية.	0.876
الثالث	دور الرقابة على تطبيق التشريعات في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية.	0.805

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (48) ومستوى (0.05) =(0.288) يتضح من جدول رقم (4) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة "الفا" تتراوح بين (0.917، 0.805) وذلك يشير أن الاستبيان على درجة عالية من الثبات.

تحليل ومناقشة النتائج:

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث على المحور الاول (ن= 128)

م	العبارات	موافق		غير موافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا2
		التكرار	%	التكرار	%			
1	يسهم وضوح الهدف التشريعي في تحديد الاتجاه العام للهيئة الرياضية لقطاع الممارسة والمنافسة.	88	68.8	40	31.3	216	84.4	18.0
2	يتلاءم الهدف التشريعي مع رؤية ورسالة الهيئة الرياضية	107	83.6	21	16.4	235	91.8	57.8
3	يحقق الهدف التشريعي الاهداف الرئيسية للاستراتيجية العامة للهيئة الرياضية	119	93.0	9	7.0	247	96.5	94.5
4	يتلاءم الهدف التشريعي مع الامكانات المتاحة للهيئة الرياضية حاليا ومستقبلاً	37	28.9	91	71.1	165	64.5	22.8
5	يعمل الهدف التشريعي على تجنب الفراغ التشريعي وتحقيق الأمن القانوني	109	85.2	19	14.8	237	92.6	63.3
6	يؤدى عدم وضوح الهدف التشريعي الى التخبط لدى صانعي القرار في الهيئات الرياضي	86	67.2	42	32.8	214	83.6	15.1

تابع جدول (5)

م	العبارات	موافق		غير موافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا2
		التكرار	%	التكرار	%			
7	يتم تناول الأهداف التشريعية وتقسيمها بالنظر إلى ما هو متوقع تحقيقه منها على كافة المراحل الزمنية والمستويات الادارية.	93	72.7	35	27.3	221	86.3	26.3
8	يجب الافصاح عن أهداف التشريع الاقتصادية من أجل أن يتمكن مسئولي الصياغة التشريعية من أداء مهمتهم على الوجه الامثل.	43	33.6	85	66.4	171	66.8	13.8
9	يهتم الفكر الذي يقوم عليه مشروع القانون بأن يحمل أحكاماً تتواكب مع متطلبات التنمية الاقتصادية	105	82.0	23	18.0	233	91.0	52.5
10	يهتم الهدف التشريعي بخدمة مصالح الوطن والأفراد والمؤسسات والقدرة على جذب الاستثمار وتحقيق رفاهية المواطن.	88	68.8	40	31.3	216	84.4	18.0
11	يؤكد الهدف التشريعي على تحقيق سياسية اقتصادية متزنة من خلال تطبيق القاعدة القانونية	118	92.2	10	7.8	246	96.1	91.1

ويتضح من جدول (7) تراوحت النسبة المئوية للمحور الأول تحديد الهدف التشريعي ودوره في تطوير البنية الاقتصادية للهيئات الرياضية بين (96.5%–66.8%) وقد حصلت العبارة "يحقق الهدف التشريعي الاهداف الرئيسية للاستراتيجية العامة للهيئة الرياضية" على اعلى نسبة مئوية (96.5%) وحصلت العبارة "يؤكد الهدف التشريعي على تحقيق القيمة المضافة من خلال تطبيق القاعدة القانونية" على نسبة مئوية (96.1%) ويرى الباحث أن الهدف التشريعي الذى يتم فى ضوئه صياغة القاعدة القانونية هو فى الاساس يعد هدف فرعى منبثق من الاستراتيجية العامة للهيئة الرياضية والتي يصعب تطبيقها الا من خلال قاعدة قانونية تعبر عن الهدف الرئيسي للاستراتيجية والتي يتم صياغتها فى ضوء الهدف الرئيسي لوجود الهيئة الرياضية، وأيضا يجب إفصاح الهيئة التي تضع القاعدة القانونية عن المبررات التي دعتها للتقدم به والاهداف المبتغى تحقيقها فى الواقع العملي، ويتعين عدم الخلط بين بيان المبررات والاهداف والمذكرة الايضاحية فبيانها يتم إعداده حصرياً من قبل الجهة التي تقدمت بمشروع القانون، بينما المذكرة الايضاحية قد تشترك أكثر من جهة في إعدادها، وبيان الاهداف هو عبارة عن بحث تفصيلي يحوي إحصاءات رسمية، وبحوثاً ميدانية، أجرتها الجهة قبل أن تشرع في صياغة مشروع القاعدة القانونية الذي تتقدم به الهيئة، بينما المذكرة الايضاحية لا تتضمن أي بحوث ميدانية أو بيانات

إحصائية، ويتم إعدادها في مرحلة لاحقة على الانتهاء من الصياغة النهائية لمشروع القانون وبيان الاهداف يتم إعداده ليتوافق مع الصياغة الاولى لمشروع القانون المقدم من وزارة الشباب والرياضة عند التقدم بالمشروع.

كما اكدت نتائج عينة البحث يجب عند صياغة بيان الاهداف التشريعية أن يتم تناول الاهداف وتقسيمها بالنظر إلى ما هو متوقع تحقيقه منها على المدى الزمني القريب، والمتوسط، والبعيد ذلك أنه من الطبيعي أن كافة الاهداف المبتغاة من إصدار التشريع لا تتحقق جملة واحدة بمجرد صدوره فمن الاهداف ما يتحقق عقب صدور القانون بفترة قليلة، ومنها ما قد يبدأ تحققه بعد مرور عدة أشهر من تاريخ الصدور، وبعض الاهداف قد يتأخر تحققها إلى فترة طويلة وتضمين بيان الاهداف والمبررات توقع الجهة التي أعدت المشروع بشأن الوقت الازم لبلوغ كافة الاهداف المرجوة يعد عنصراً فارقاً في تقييم جدوى إصدار القانون وتكلفة وآليات إنفاذه في الواقع، وهذا يتفق مع دراسة ليث كمال نصراوين 2017م.

ويرى الباحث انه ينبغي وجود حاجة وضرورة واضحتين لمشروع القاعدة القانونية المزمع التقدم به ويتعين أن تسبق مرحلة التقدم الفعلي بالمشروع مرحلة إجراء دراسات وأبحاث للتأكد من أن سائر الحلول، والخيارات، والبدائل التي يمكن للهيئة الرياضية أن تلجأ إليها لن تستطيع مواجهة المشكلة بذات التأثير الذى يحققه إصدار التشريع، كما يجب أن يكون مشروع الصياغة القانونية قد أتى بجديد، وليس ترديداً لما تتضمنه بالفعل تشريعات أخرى سارية، حتى وإن تم ذلك باللجوء لاستخدام صياغات، أو مسميات مختلفة عن تلك التي تتضمنها القوانين السارية فالفكر الذي يقوم عليه مشروع القانون لابد أن يحمل أحكاماً ومعاني جديدة، وهذا يتفق مع دراسة كلا من نبيه عبد الحميد العلقامى، محمد ابراهيم مغاورى 2019م.

كما اكدت نتائج عينة البحث بأن التشريعات تُسن وتشرع من أجل تلبية الحاجات والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع ونظرا لاختلاف الحاجات ورغبات افراد المجتمع وتباينها فيما بينها يصعب بالضرورة اختيار سياسة تشريعية فرعية دون الاخرى، وبالتالي فانه اضفاء عمليات السلام والمواطنة والمصلحة الاجتماعية الوطنية بين افراد المجتمع والحكومة وتحقيق الامن والاستقرار يجب تحقيق الموازنة بين حقوق المنتمين الى الهيئة الرياضية ومصلحة الهيئة الرياضية الاقتصادية بشتى الطرق والوسائل المتاحة.

لكى نستطيع ان تحقق الاهداف التي يرمى اليها التشريع لابد من ايجاد الوسائل التي سوف تعمل على تحقيق تلك الاهداف والمتمثلة في الاجراءات الادارية والتي تشتمل على تحديد الهيئات والجهات التي سوف يوكل لها تنفيذ التشريع ، وكيفية الادارة بهذه المؤسسات والصلاحيات والواجبات وذلك فيما يتعلق بموضوع القانون .

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث على المحور الثاني (ن=128)

م	العبارات	موافق		غير موافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا2
		التكرار	%	التكرار	%			
1	تتلاءم السياسة التشريعية مع المتطلبات التشريعية الرياضية المحلية.	122	95.3	6	4.7	250	97.7	105.1
2	تتلاءم السياسة التشريعية مع المتطلبات التشريعية الرياضية الدولية	119	93.0	9	7.0	247	96.5	94.5
3	تعمل السياسة التشريعية على وضوح الهدف من التشريع.	118	92.2	10	7.8	246	96.1	91.1
4	تعمل السياسة التشريعية على عدم وجود خلل او تضارب في القواعد القانونية.	114	89.1	14	10.9	242	94.5	78.1
5	يسهم وضوح السياسة التشريعية في تحقيق الهدف الأساسي الذى وضع من اجله التشريع.	73	57.0	55	43.0	201	78.5	2.5
6	تنطوي الصياغة التشريعية على أهمية كبرى تتمثل في تحسين النظام القانوني في الهيئات الرياضية.	96	75.0	32	25.0	224	87.5	32.0
7	تؤكد السياسة التشريعية الرئيسية على تقليل ظاهرة التضخم التشريعي.	62	48.4	66	51.6	190	74.2	0.1
8	تسهم السياسة التشريعية في تحقيق التوازن في المراكز القانونية.	106	82.8	22	17.2	234	91.4	55.1
9	تؤكد السياسة التشريعية على سهولة الفهم للقاعدة القانونية وبالتالي سهولة التطبيق	122	95.3	6	4.7	250	97.7	105.1
10	تسهم السياسة التشريعية في ضمان عملية الإصلاح القانوني التي تؤثر إيجابا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للهيئة الرياضية.	113	88.3	15	11.7	241	94.1	75.0
11	تؤكد مذكرة السياسة التشريعية على تطبيق الاتفاقيات الدولية، وبيان بتكلفة التشريع.	107	83.6	21	16.4	235	91.8	57.8
12	يجب توضيح مدى تأثير التشريع عند دخوله حيز النفاذ على الظروف القائمة وخاصة فيما يتعلق بالمراكز القانونية في حالة الغاء او تعديل تشريع.	109	85.2	19	14.8	237	92.6	63.3

ويتضح من جدول (6) تراوحت النسبة المئوية للمحور الثاني تحديد السياسة التشريعية ودورها في تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية للهيئات الرياضية بين (97.7%-78.5%) وحصلت العبارة "تتلاءم السياسة التشريعية مع المتطلبات التشريعية الرياضية المحلية" والعبارة "تؤكد السياسة التشريعية على سهولة الفهم للقاعدة القانونية وبالتالي سهولة التطبيق" على نسبة مئوية (97.7%) ويرى الباحث أن السياسة

التشريعية هي تلك السياسة التي تترجم بصورة تشريعية السياسة العامة العليا في اطارها التفصيلي وكذلك السياسة التشريعية الرئيسية في كل فرع من فروع القانون وهذا لا يتم الا من خلال التشريعات ذات الدرجة الاقل من الدستور، ويقصد بمذكرة السياسة التشريعية الوثيقة المكتوبة التي تقدمها الجهة مقترحة القانون الى الصائغ ويتم من خلال توضيح السياسة التشريعية التي ترغب هذه الجهة في تطبيقها تتمثل اهمية هذه المذكرة في كونها تحدد الطريق الذى يسلكه الصائغ وذلك ضمن اطر السياسة التشريعية والتى ترغب اى جهة من الجهات في تطبيقها، وهذه المذكرة هي التي تعطى للصائغ كافة العناصر المتعلقة بالتشريع وبالتالي هي تعطى صورة متكاملة للتشريع المزمع سنه او تشريعه، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى 2007م.

وتؤكد نتائج عينة البحث على أهمية أن تتلاءم السياسة التشريعية مع المتطلبات التشريعية الرياضية المحلية حيث يجب ان يوضع في الاعتبار التشريعات القائمة فى الدولة حيث لا يجب ان يتعارض التشريع الرياضى مع التشريعات الأخرى في الدولة على سبيل المثال يجب صياغة تشريعات للاستثمار فى المجال الرياضى لا تتعارض مع قانون الاستثمار فى الدولة وهكذا، وهذا يتفق مع دراسة ليث كمال نصراوين 2017م.

كما تؤكد نتائج عينة البحث على أهمية الاشارة الى الاتفاقيات الدولية ومدى تطبيقها فى التشريع المزمع صياغته حيث يجب ان نحدد في المذكرة جميع الاتفاقيات الدولية والمبرمة مع الدول الاخرى فالإشارة الى الاتفاقيات المترجمة توفر على صائغ التشريع الوقت والجهد والذى سوف يبذله للبحث عنها (الاتفاقيات الدولية) وما يتطلب ذلك من ارسال مذكرات بخصوص هذه الاتفاقيات، وبالتالي توفير الوقت على اعضاء المجلس التشريعي والجهد الذى قد يبذلونه في تعديل القانون لاحقا ليتماشى معها.

ويرى الباحث ضرورة ان يتم وضع بيان مالي بتكلفة التشريع أمام المسؤولين عن الهيئة الرياضية حيث يجب ان يُوضح للصائغ انه توجد مخصصات مادية لدى الهيئة الرياضية وذلك من اجل تطبيق التشريع المطلوب صياغته وذلك عندما تكون للاعتبارات المالية في تطبيق هذا التشريع اهمية فاذا لم يكن هناك مخصصات مالية لدى الهيئة الرياضية يعنى هذا ان جهد الصائغ ووقته يضيع سدى.

يجب ان تحتوى مذكرة السياسة التشريعية على معلومات توضح درجة تأثير التشريع عند دخوله حيز النفاذ على التشريعات التي تم تطبيقها (النافذة) سواء كان ذلك بالإلغاء او التعديل، فإذا كان المراد من التشريع هو الغاء مجموعة من التشريعات واستبدالها بتشريعات جديدة فيجب تحديد التشريعات المطلوب الغاؤها أولا، واذا كان المراد تعديل تشريع نافذ فيجب توضيح المواد التي يتضمنها التشريع المطبق والمراد تعديله بوضوح، يجب ان تتضمن السياسة التشريعية معلومات شاملة على مدى تأثير التشريع ذلك عند

دخوله حيز النفاذ على الظروف القائمة وخاصة فيما يتعلق بالمراكز القانونية في حالة الغاء او تعديل تشريع، وهذا يتفق مع دراسة كلا من نبيه عبد الحميد العلقامى، محمد ابراهيم مغاورى 2019م.

ولتطبيق ضمانات القانونية للمؤسسات الرياضية عن طريق وضع أهداف المؤسسة الرياضية من خلال الإطار الفلسفي العام للدولة، ثم القوانين المدنية بصفة عامة ثم القوانين الخاصة بالتنظيمات الرياضية الأهلية ولوائح النظام الأساسي للاتحادات والأندية الرياضية ومراكز الشباب والهيئات الرياضية المختلفة، مع أهمية صياغة الأهداف الخاصة بكل هيئة رياضية بما يتفق مع مفهومها ورؤيتها الخاصة لهيئتها

وبالنسبة للتشريعات الدولية فإن الميثاق الأولمبي، وهو بمثابة أعلى دستور رياضي يؤكد على استقلالية الهيئات الرياضية حيث تتمتع بالاستقلالية دون المساس بحق الدول فى متابعة ورقابة الهيئات التابعة لها وسيادة القانون، كل هذا يؤكد على ضرورة وضع سياسات تشريعية تربط بين الواقع المحلي والاتجاه العالمي لصالح الرياضة على جميع المستويات، وهذا يتفق مع دراسة شاتوريناد Chateaureyhand عام 2005م.

وهناك بعض العوامل التي تؤثر في السياسة التشريعية لدى المشرعين عند اتخاذ القرارات أو سن التشريعات الرياضية والتي يجب دراستها وتحليلها والتي يمكن تعديل التشريعات في ضوئها ومنها عوامل سياسية ثل دعم النظام السياسي للرياضة والاهتمام بها ورعايتها ومصداقية وترابط السياسات التشريعية المنظمة للحركة الرياضية وعوامل اقتصادية مثل معدلات الاستهلاك، النظام الاقتصادي وحرية اتخاذ القرارات والهياكل الاقتصادية القائمة، الموارد الاقتصادية المتاحة وفرص الاستثمار في الأندية الرياضية وهناك أيضا متغيرات عالمية مثل العولمة والنظام العالمي الجديد والاتجاه نحو آليات السوق والخصخصة، اعتراف اللجنة الأوليمبية الدولية بالاحتراف ودخوله رسميا الدورات الأوليمبية وهناك أيضا عوامل قانونية حيث أن التشريعات الرياضية لابد أن تكون مرتبطة بالتشريعات الدولية في المجال الرياضي، وهذا يتفق مع دراسة محمد ابراهيم مغاورى 2007م.

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات عينة البحث على المحور الثالث (ن=128)

م	العبارات	موافق		غير موافق		مجموع الدرجات المقدرة	%	كا2
		التكرار	%	التكرار	%			
1	يجب وضع المقاييس التشريعية التي يتم في ضوئها الرقابة على الهيئات الرياضية.	114	89.1	14	10.9	242	94.5	78.1

2	تؤدى الرقابة التشريعية الى تحقيق التنمية المستدامة للهيئات الرياضية	104	81.3	24	18.8	232	90.6	50.0
3	تؤكد الرقابة التشريعية على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية	119	93	10	7.8	248	96.9	92.8
4	تسهم الرقابة التشريعية في توفير الهدر من الموارد المادية	123	96.1	5	3.9	251	98.0	108.8
5	تسهم الرقابة التشريعية في توفير الطاقات البشرية وحسن استثمارها.	92	71.9	36	28.1	220	85.9	24.5
6	تسهم الرقابة التشريعية في توفير الوقت اللازم للقيام بالمهام والانشطة المطلوبة	74	57.8	54	42.2	202	78.9	3.1
7	تضمن الرقابة التشريعية جودة الاداء الإداري في الهيئات الرياضية	105	82	23	18.0	233	91.0	52.5
8	تسهم الرقابة التشريعية في تحديد الفجوات التشريعية، وأوجه النقص في التشريعات النافذة.	117	91.4	11	8.6	245	95.7	87.8
9	تنظم الرقابة التشريعية ضبط السلوك ونظم العمل في الهيئات الرياضية	88	68.8	40	31.3	216	84.4	18.0
10	تسهم الرقابة التشريعية في رفع الوعى القانوني لدى العاملين في الهيئات الرياضية	76	59.4	52	40.6	204	79.7	4.5
11	توفير الكوادر البشرية التشريعية المناسبة يؤثر على تحقيق فعالية الهيئات الرياضية بإنجاز المهام المنوطة بها.	81	63.3	47	36.7	209	81.6	9.0
12	تسهم الرقابة التشريعية في الحفاظ على مصالح الهيئات الرياضية وتأمينها ضد المخاطر القانونية	102	79.7	26	20.3	230	89.8	45.1

ويتضح من جدول (6) تراوحت النسبة المئوية للمحور الثالث دور الرقابة على تطبيق التشريعات في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية بين (98.0%-78.5%) وحصلت العبارة تسهم الرقابة على التشريعات في توفير الهدر من الموارد المادية على نسبة مئوية (98.0%) وحصلت العبارة تؤكد الرقابة على تطبيق التشريعات على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية على نسبة مئوية (96.9%) ويرى الباحث أن الرقابة على التشريعات الرياضية تمر بثلاث مراحل المرحلة الأولى وهى ما قبل الصياغة التشريعية والتي يتم فيها عمل احصائيات ومقارنات وإطلاع على وثائق وسجلات وتشريعات لها علاقة بالتشريع المزمع بناؤه واصدار حكم على مدى قيمة هذه المعلومات والاحصائيات

والتشريعات التي تم التوصل اليها حيث أن أهمية التشريع في بناء النظام القانوني في الدولة تظهر جلية بالوظائف التي تنهض بها القواعد القانونية في تنظيم العلاقات في المجتمع وقدرته على التطور والتكيف مع كافة المتغيرات التي تحيط به، وتملي هذه الأهمية على صانعي التشريعات ضرورة إيلاء عملية الصياغة التشريعية جل الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لصياغة تشريعات تحمل أهداف المجتمع وقيمه.

ثم المرحلة التي تليها وهى الرقابة أثناء صياغة التشريع قبل الانتهاء من صياغته واعداده بشكل نهائي ونشره للتطبيق وهى مرحلة تتطلب الدقة فى المراجعة لكل قاعدة قانونية واذا كانت تحقق الهدف الذى وضعت من اجله القانونية أم لا، وكذلك مراقبة وضع منهجية لضبط أسلوب ولغة التشريع حيث نجد أن لأسلوب الصياغة أهمية كبيرة في تحويل أغراض التشريع إلى مجموعة متماسكة من القواعد المنسجمة والواضحة، والتي يسهل استخلاص الأحكام القانونية منها على الوجه الذي ينسجم مع أغراض التشريع، ويستحسن الأخذ بعين الاعتبار لصياغة التشريع المقترح يستحسن أن تكون الكتابة واضحة والصياغة بسيطة وموجزة، وتكوين النصوص من عبارات ذات دلالة على المعنى المقصود من النص، وفي حال أن محتوى النص يشير إلى عدد من الحالات أو ينظم أكثر من شأن، أو يتضمن شروطاً لبعض الحالات التي هي جزء من مضمونه يفضل تحديد عناصر النص وتقسيمها عند الصياغة إلى أجزاء على شكل فقرات، وكذلك أيضا ضبط التعريفات فالتعريف هو تخصيص للمعنى الذي رمى إليه المشرع لفهم دلالة العبارة، لذلك ينبغي استخدام التعريفات فقط عندما يكون معنى المصطلح مهماً لفهم وتطبيق التشريع المقترح أو إذا تم استخدام المصطلح بشكل متكرر في التشريع. كما يفترض أيضاً عند وضع التعريفات مراعاة المعاني التي خصصت لها العبارة المُعرّفة في القوانين القائمة، وهذا يتفق مع دراسة كلا من نبيه عبد الحميد العلقامى، محمد ابراهيم مغاورى 2019م.

ويرى الباحث ان المرحلة الثانية تتضمن ايضا الرقابة القضائية على التشريع حيث أن وجود محكمة دستورية قد يكون هو النظام الفعال للرقابة على دستورية القوانين، خصوصاً وأن الرقابة القضائية بشكلها الحالي على دستورية القوانين هي رقابة جزئية تتعلق بالامتناع عن تطبيق القاعدة القانونية المخالفة للدستور، وهي بالإضافة لذلك فإن التجربة العملية تشير إلى أن المحاكم العادية لم تتمكن من إثبات قدرتها على ممارسة دور الرقابة على دستورية القوانين بصورة فعالة، وهذ يتفق مع دراسة أحمد ادم أحمد، هدى عبد الرحيم عمارة 2014م.

وتعتبر المرحلة الثالثة من الرقابة هي مرحلة التطبيق العملي للتشريع والتأكد من التشريع الذى تم وضعه يتم تطبيقه بالصورة المطلوبة لكى يحقق الهدف المرجو منه ويساهم التقييم اللاحق بصورة واضحة في مراجعة التشريعات القائمة بالفعل، حيث أنه يوفر معلومات واضحة عن كفاءة التشريع ودرجة تأثيره

موضحاً عيوبه ونواقصه مما يتيح فرصة لدراسة الإجراءات المطلوبة للإصلاح سواء كانت تبسيط/تيسير أو إلغاء للتشريع أو مراجعة للسياسات نفسها، وينبغي الاستعانة بالتقييم اللاحق عند مراجعة التشريعات القائمة بشكل عام وبخلاف ذلك يتم الاستعانة بالتقييم اللاحق عند إعداد تشريع جديد والاستعداد لصياغة نصه القانوني، وتزداد أهمية القيام بالتقييم اللاحق حينما تكون هناك شكوك بشأن أثر التشريع أو توافقه مع المشكلات التي يتناولها، كما أنه يتم الاستعانة بهذا التقييم أيضا تطبيقاً لمبدأ الوقاية، ومن خلال الرقابة التشريعية السليمة يتم توفير الهدر من الموارد المالية وأيضا حسن استثمار الموارد البشرية وزيادة كفاءتها.

الاستنتاجات:

استنتاجات خاصة بالمحور الأول تحديد الهدف التشريعي ودوره في تطوير البنية الاقتصادية للهيئات الرياضية:

– قلة الاهتمام بالإفصاح عن أهداف التشريع الاقتصادية من أجل أن يتمكن مسئولي الصياغة التشريعية من أداء مهمتهم على الوجه الامثل.

– قلة الاهتمام بمدى ملاءمته الهدف التشريعي مع الامكانات المتاحة للهيئة الرياضية حاليا ومستقبلاً

– يؤدى عدم وضوح الهدف التشريعي الى التخبط لدى صانعي القرار في الهيئات الرياضي

– التخبط في عدم وضوح الهدف التشريعي يؤدى الى غياب تحديد الاتجاه العام للهيئة الرياضية لقطاع الممارسة والمنافسة.

استنتاجات خاصة بالمحور الثاني تحديد السياسة التشريعية ودورها في تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية للهيئات الرياضية:

– غياب وضوح السياسة التشريعية لا يسهم تحقيق الهدف الأساسي الذى وضع من اجله التشريع.

– تنطوي الصياغة التشريعية على أهمية كبرى تتمثل في تحسين النظام القانوني في الهيئات الرياضية.

– قلة الاهتمام بوضوح السياسة التشريعية الرئيسية يسهم في زيادة ظاهرة التضخم التشريعي والتي يعانى منها المجال الرياضى نظرا لكثرة التشريعات المنظمة للحركة الرياضية وتداخلها

– عدم وضوح السياسة التشريعية يسهم في عدم وضوح وتحديد ادوار الهيئات الرياضية فى المجتمع.

– عدم الاهتمام بصياغة مذكرة السياسة التشريعية والتركيز على اهمية تطبيق الاتفاقيات الدولية في المجال الرياضى

– عدم الاهتمام ببيان بتكلفة التشريع عن صياغة مذكرة السياسة التشريعية للقواعد القانونية فى المجال الرياضى.

استنتاجات خاصة بالمحور الثالث دور الرقابة على تطبيق التشريعات في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية:

– قلة الاهتمام بالرقابة التشريعية مما يسهم في عدم الاستثمار الجيد للموارد والطاقات البشرية.
– غياب الرقابة التشريعية يسهم فى هدر الوقت اللازم للقيام بالمهام والانشطة المطلوبة
– قلة الاهتمام بالرقابة التشريعية مما يسهم فى عدم ضبط السلوك ونظم العمل في الهيئات الرياضية.
– قلة الوعى القانوني لدى العاملين فى الهيئات الرياضية نظرا لغياب ثقافة الرقابة التشريعية.
– قلة الكوادر البشرية التشريعية المدربة يؤثر على تحقيق فعالية الهيئات الرياضية بإنجاز المهام المنوطة بها.
– عدم الاهتمام بالرقابة التشريعية في الحفاظ على مصالح الهيئات الرياضية وتأمينها ضد المخاطر القانوني.

التوصيات:

توصيات خاصة بالمحور الأول تحديد الهدف التشريعي ودوره في تطوير البنية الاقتصادية للهيئات الرياضية:

– ضرورة وضوح الهدف التشريعي في تحديد الاتجاه العام للهيئة الرياضية لقطاع الممارسة والمنافسة.
– ضرورة ان يتلاءم الهدف التشريعي مع رؤية ورسالة الهيئة الرياضية
– ضرورة ان يحقق الهدف التشريعي الاهداف الرئيسية للاستراتيجية العامة للهيئة الرياضية
– يجب ان يتلاءم الهدف التشريعي مع الامكانات المتاحة للهيئة الرياضية حاليا ومستقبلاً
– اهمية ان يتم تناول الأهداف التشريعية وتقسيمها بالنظر إلى ما هو متوقع تحقيقه منها على كافة المراحل الزمنية والمستويات الادارية.
– يجب الافصاح عن أهداف التشريع الاقتصادية من أجل أن يتمكن مسئولي الصياغة التشريعية من أداء مهمتهم على الوجه الامثل.
– ضرورة ان يهتم الفكر الذي يقوم عليه مشروع القانون بأن يحمل أحكاماً تتواكب مع متطلبات التنمية الاقتصادية
– ضرورة ان يهتم الهدف التشريعي بخدمة مصالح الوطن والأفراد والمؤسسات والقدرة على جذب الاستثمار وتحقيق رفاهية المواطن.
– يجب ان يؤكد الهدف التشريعي على تحقيق سياسية اقتصادية متزنة من خلال تطبيق القاعدة القانونية

توصيات خاصة بالمحور الثاني تحديد السياسة التشريعية ودورها في تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية للهيئات الرياضية:

– يجب ان تتلاءم السياسة التشريعية مع المتطلبات التشريعية الرياضية المحلية والدولية.

– يجب الاهتمام بوضوح السياسة التشريعية الرئيسية حتى لا يحدث ظاهرة التضخم التشريعي التى يعانى منها المجال الرياضى حاليا نظرا لكثرة التشريعات الرياضية وتداخلها.

– يجب ان تؤكد السياسة التشريعية على ضمان عملية الإصلاح القانوني التي تؤثر إيجابا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للهيئة الرياضية.

– يجب صياغة مذكرة السياسة التشريعية بصورة واضحة تتضمن تطبيق الاتفاقيات الدولية، وتتضمن بيان بتكلفة التشريع الذى سوف يتم تنفيذه.

– يجب توضيح مدى تأثير التشريع عند دخوله حيز النفاذ على الظروف القائمة وخاصة فيما يتعلق بالمراكز القانونية في حالة الغاء او تعديل تشريع

توصيات خاصة بالمحور الثالث دور الرقابة على تطبيق التشريعات في تعظيم القيمة الاقتصادية للهيئات الرياضية:

– يجب وضع المقاييس التشريعية التي يتم في ضوئها الرقابة على الهيئات الرياضية.

– تؤكد الرقابة التشريعية على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية

– يجب الاهتمام بالرقابة التشريعية لدورها فى توفير الهدر من الوقت والموارد المادية، وتوفير الطاقات البشرية وحسن استثمارها.

– تسهم الرقابة التشريعية في تحديد الفجوات التشريعية، وأوجه النقص في التشريعات النافذة.

– ضرورة الاهتمام بتوفير آليات الرقابة التشريعية لدورها في ضبط السلوك ونظم العمل في الهيئات الرياضية

– يجب توفير الكوادر البشرية التشريعية المناسبة لدورها فى تحقيق فعالية الهيئات الرياضية بإنجاز المهام المنوطة بها.

– يجب الاهتمام بوضع آليات للرقابة التشريعية لدورها في الحفاظ على مصالح الهيئات الرياضية وتأمينها ضد المخاطر القانونية

المراجع العلمية:

اولا: المراجع العربية:

1– أحمد ادم أحمد، هدى عبدالرحيم عمارة: أثر القوانين والتشريعات الرياضية فى تطوير الرياضة بالسودان، بحث علمي منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية البدنية والرياضة، 2014م.

2– المطابع الاميرية: قانون الرياضة المصري رقم (71) لسنة (2019م)، وزارة الشباب والرياضة: القاهرة، 2019م.

3- حسن أحمد الشافعي: المنظور القانوني عامة والقانوني الدولي في الرياضة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2004

4- عمر السيد مؤمن : النظرية العامة للقانون، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٥م.

6- ضياء محمد دويدار: التشريعات الرياضية في الدول العربية بين الواقع والمأمول، دار الجمهورية للنشر، القاهرة، 2014م.

5- كمال درويش واخرون التشريعات وعلوم الادارة الرياضية المستحدثة، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2021م.

7- محمد ابراهيم مغاورى : السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية فى مجال الأندية الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، 2007م.

8- محمد ابراهيم مغاورى : تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف فى إطار الجودة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، 2013م

9- محمد ابراهيم مغاورى: الاسس العلمية والفنية للتشريعات الرياضية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2019م.

10- محمد ابراهيم مغاورى: الاسس العلمية والفنية للتشريعات الرياضية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2021م.

11- ناجى اسماعيل حامد، محمد ابراهيم مغاورى: الإداري المحترف، مركز الكتاب الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م.

12- نبيه عبد الحميد العلقامى: التشريعات والقوانين الرياضية مدخل للجودة، المصرية للطباعة، القاهرة، 2009م.

13- نبيه عبد الحميد العلقامى، محمد ابراهيم مغاورى: معايير جودة التشريعات الرياضية وفقاً للمبادئ الدستورية والاتفاقيات الدولية، بحث علمي منشور، المجلة العلمية كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، 2019م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

14-David Baikal: Working in group to Improve Administrative Performance in Sports Organization, Florida. U S A. 2004

15- Beniot Seguin. Kennethteed and Norman o- reilly: national sports Organizations and sponst ship an identification of the best Praeticesint .j. spot management and marketing vol .nos 12- 2005.

16- Chateaureynaud, y. :- Sport – new stakeout power at the local level ,Journal des Scion's et techniques des activities physiques et sportive, Vol.10,No.20 , Grenoble , France ,2005.